ولكنها اليوم تزداد أهميتها لتحقيق تلك الأهداف الاقتصادية في الأسرة السعودية .
ومما يؤكد على ضرورة استمرارها هو ما يتميز به المجتمع السعودي من كثرة عدد أفراد الأسرة ، فيلجأ بعض المتسوقين إلى تلك الأسواق لتوافر السلع وتنوعها ، وانخفاض أسعار بعض السلع فيها ، مما يساعد على سد احتياجات الأسرة السعودية عند شراءهم السلع من المنتجين مباشرة بأقل الأسعار ، كذلك تخصص بعض الأسواق في بيع بعض السلع التي لا تتوافر في المراكز التجارية الحديثة (أسواق الحراج ، العسل ، الحيوانات الحية) .
إضافة إلى ارتباط كبار السن بتلك الأسواق لتزامنهم ومعايشتهم مع المراحل الأولى لنشأة الأسواق وتطورها .

اتضح من الدراسة التطبيقية لبعض أنماط الأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية تباين في استخدام الأرض فيها ، وكذلك تنوع مناطق إمداد الأسواق الدورية بالسلع والمترددين لكل منها ، ولقد شكلت السيارة الخاصة أكثر من ثلثي الوسائل المستخدمة لنقل المتسوقين إلى الأسواق الدورية ، وتشكل السيارة النصف النقل أكثر الوسائل استخداماً لنقل السلع بنحو ما يفوق خُمسي الوسائل المستخدمة إلى الأسواق الدورية .
أوضحت الدراسة الجغرافية للأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية عن العديد من المشكلات التي تعرقل أداء الأسواق لوظيفتها ، لعل أهمها :
* سوء التوزيع الجغرافي لبعض الأسواق الدورية على مستوى المراكز الإدارية .
* الآثار السلبية لانعقاد بعض الأسواق الدورية بين التجمعات السكانية وما تحدثه من تلوث مواضعها بالمخلفات بعد انتهاء فترة انعقاد السوق ، وما تسببه من إحداث ضوضاء وإزعاج لأصحاب المساكن .
* افتقار معظم الأسواق لبعض الضروريات اللازمة مثل المظلات ودورات المياه ، وضيق مداخل بعض الأسواق ، وضيق ساحات انتظار السيارات (صورة رقم ٥) .
*عدم انتظام الرقابة الإدارية والصحية والبيطرية على الأسواق الدورية من قِبل الجهات المختصة .

ثانياً : توصيات ومقترحات الدراسة :

استهدفت دراسة الوضع الحالي للأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية إلى إبراز الملامح العريضة لشخصية أسواق منطقة الدراسة ، والوقوف على طرق معالجة ما يشوب هذه الشخصية من مشكلات ووضع تخطيط أفضل لها ، ومن ثم تكون الفرصة الأفضل للأسواق لأداء دورها الوظيفي على المستوى المحلي والإقليمي ، ويسهم هذا الاهتمام في النهاية لإرساء دعائم التخطيط الإقليمي والنهوض بالإقليم والارتقاء به وبسكانه .

وتتبلور الملامح الجغرافية لشخصية أسواق منطقة أبها الحضرية في عدة نقاط أهمها:

*** التوزيع الجغرافي الأنسب للأسواق الدورية :**

يتسم التوزيع الجغرافي للأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية بعدم التجانس النسبي ، حيث يتركز ما يقرب من ٦١,٥ %من جملة الأسواق بمركزي أبها وخميس مشيط ،في حين لم يحتوي مركز السودة ومركز تندحة ومركز مدينة سلطان على أي سوق دوري ، مما يؤثر بدوره على مدى كفاءة الأسواق وخدمتها للمحلات العمرانية وسكانها.هذا بالإضافة إلى تباين متوسط عدد الأسواق بالنسبة لمساحة كل مركز ، فعلى حين تركز ١٥,٤ %من جملة الأسواق في مركز الشعف في نحو ١٠,٥ %من مساحة منطقة أبها الحضرية ، انخفضت النسبة إلى ٧,٧% من الأسواق في مركز أحد رفيدة في نحو ١٨ %من إجمالي المساحة في منطقة الدراسة وبذلك فقد تباين متوسط تباعد الأسواق ، كما أن توزيع الأسواق يجمع ما بين العشوائية والقرب من التجانس .

تباينت العلاقة بين توزيع الأسواق الدورية وتوزيع السكان بمراكز منطقة أبها الحضرية ، حيث تركزت خدمة ٣٠,٧٥ %من الأسواق لنحو ٢٤,٩ %من السكان (مركز أبها) ، على حين امتدت خدمة نحو ما يقرب من ١٥,٤ %من الأسواق إلى نحو ٣,٦ %من السكان (مركز الشعف) ، ويعكس ذلك اختلاف كفاءة خدمة الأسواق للسكان عامة ولسكان القرى بصورة خاصة .

اتضح من دراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع الأسواق ، أن هناك ارتباطاً جغرافياً متوسطاً بلغ ٠,٦٩ ، بين الأسواق الدورية وشبكات الطرق المرصوفة ، بالإضافة إلى تركز نحو ٤٦,١% من الأسواق على الطرق الثانوية ، ونحو ٣٨,٥ % من الأسواق على الطرق الإقليمية ، ونحو ١٥,٤ %من الأسواق على الطرق الداخلية .

ومن العرض السابق للصورة التوزيعية للأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية يتضح مدى سوء التوزيع الجغرافي للأسواق ، حيث تتخلخل الأسواق في بعض المناطق كما في أحد رفيدة ، على حين توجد تركزات لعدد من الأسواق في مسافة محدودة (مركز أبها) .

ولتحقيق توزيع أفضل للأسواق ترى الدراسة ما يلي : -

زيادة عدد أسواق منطقة أبها الحضرية من ١٣ سوق إلى ١٥ سوق ، وتوزيعها توزيعاً منتظماً على مراكزها الإدارية ، وذلك بإضافة يوم تسويقي في مركز أحد رفيدة يوم الأربعاء (في الفرعين) ، ويوم السبت بمدينة سلطان (آل الغليظ) ، وتحسين شبكة الطرق إليها لتنظيم أقاليم هذه الأسواق (نظرياً أو فعلياً) ، فعلى سبيل المثال : تطوير سوقي اثنين بن حموض ، وأربعاء آل يزيد في مركز الشعف، وسوق سبت بني رزام في مركز طبب .

* **اختيار مواقع الأسواق :**

بدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع الأسواق ، يتضح مدى تأثير هذه العوامل في شخصية الأسواق ، فقد اتسم أكثر من نصف الأسواق (٥٣,٨%) بمواقع عقدية ، وخمسها (٢٣,١ %) بمواقع بسيطة، ونحو ١٥,٤% منها بمواقع عقدية مركبة ، ولا تشكل الأسواق ذات المواقع شبه العقدية سوى ٧,٧ % منها ، والجدير بالذكر أن المواقع العقدية المركبة التي تتحقق بتلاقي شبكة جيدة من الطرق المرصوفة ، تمثل أفضل المواقع للأسواق الدورية ويعتبر كلاً من سوق الثلاثاء في مركز أبها ، وسوق الخميس الأسبوعي في مركز خميس مشيط ذا عقدية مركبة ، وذلك لتمتعهما بدرجات متعددة من الطرق المرصوفة ،مما ينعكس على مجال نفوذهما داخل منطقة أبها الحضرية وخارجها .

- **ولتخطيط مواقع الأسواق تقترح الدراسة الآتي :**

لا بد من إنشاء سوق متطور في مركز خميس مشيط عند إحدى الطرق الرئيسية فيها وذلك لافتقار الطرق الرئيسية للأسواق الدورية، إضافة إلى أن مركز خميس مشيط يمثل نقطة التقاء لشبكة من الطرق الإقليمية ، والرئيسية والثانوية والداخلية فيها .

*** اختيار مواضع الأسواق :**

تعكس شخصية مواضع الأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية العديد من الملامح الجغرافية لتوزيعها ، ويتركز ما يفوق ثلثي مواضع الأسواق (٦٩,٢ %منها) خارج الكتلة السكنية ، ونحو ثلث مواضعها (٣٠,٨%) داخل الكتلة السكنية .

- ويتجلى التخطيط الأفضل لمواضع الأسواق بداخل الكتلة السكنية بنقلها إلى مواضع خارجية، بحيث لا تسبب إحداث مشاكل ، وذلك عن طريق اختيار أو استئجار بعض المساحات الفضاء خارج الكتلة السكنية ويمكن تحصيل قيمة استئجار الأرض بفرض رسوم رمزية على التجار ولترتبط بطرق النقل مما يساعد على مرونة الحركة التسويقية ، وخلق المنافسة بين التجار وما يترتب عليها من رفع جودة السلع مع انخفاض أسعارها مما يعطي الفرصة لاختيار الأفضل منها

مثال ذلك : نقل سوق الخميس الأسبوعي في مركز خميس مشيط من داخل الكتلة السكنية إلى خارجها عند سوق الخضر بالجملة في شمال مدينة خميس مشيط .

*** تحسين أوضاع التركيب الداخلي للأسواق :**

يأتي التركيب الداخلي للأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية انعكاساً لعاملين هما : اعتبارات الموقع واعتبارات الموضع ، وبصفة عامة تضم الأسواق مناطق الاستخدامات التجارية ، والتي تشتمل على الأسواق المتخصصة (التي تمثل إحدى السلع المكون الرئيسي لها إضافة إلى باقي السلع الأخرى) ، والأسواق الشاملة (وهي التي تضم الحيوانات الحية إضافة إلى سلع أخرى)، والأسواق المتنوعة (وهي التي تضم جميع أنواع السلع ماعدا الحيوانات الحية) ، ومناطق

الخدمات التي تلقى رواجاً بالأسواق ، ومناطق الذبح ، ومناطق الانتظار ، ووحدات الإشراف الإداري والصحي والبيطري ، إلى جانب توافر بعض الضروريات مثل : دورات المياه والمظلات ، ومصادر المياه النقية .

- تجدر الإشارة أن كل الأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية على اختلاف مستوياتها ، تفتقر لبعض الضروريات والمقومات الأساسية لأداء دورها الوظيفي ، الأمر الذي يستلزم التخطيط لها على النحو التالي :

تخطيط الأسواق الدورية الكبرى بالمدن ، وذلك باختيار أفضل المواضع لها ، وتخصيص مناطق محددة لكل سلعة ، وتوفير الضروريات الأساسية لها ، وإنشاء مباني خاصة للإدارة والإشراف على الأسواق ، وإنشاء أسوار للأسواق ذات المواضع والمواقع المميزة مع توفير مدخلين للسوق إحداهما للدخول والآخر للخروج ، وتخطيط ساحات انتظار السيارات خارج أسوار الأسواق ، أو ضمن مساحته الخاصة بوسائل نقل التجار أو المتسوقين .

*** ضبط وتنسيق انسياب دورية الأسواق :**

يتم التسويق الدوري في منطقة أبها الحضرية على شكل دورة أسبوعية تستأثر بنحو ٨٤,٦ %، ودورة نصف أسبوعية تختص بنحو ١٥,٤% من جملة الأسواق الدورية . هذا بالإضافة إلى انعقاد الأسواق الموسمية ، وتتمثل في سوقي معارض مهرجان أبها السنوي في أبها ، ومعرض باحص للتسوق بخميس مشيط ، ويعد يومي الخميس والجمعة من أكثر أيام الأسبوع التسويقية حيث تستأثرا بما يفوق نصف الأيام التسويقية في منطقة أبها الحضرية (٥٣,٤%) ، ويفسر ذلك بأن الدورة التسويقية يسبقها مرحلة إعداد وتجهيز للسلع يعقبها مرحلة استرخاء وترفيه ، أما مرحلة انعقاد السوق فهي مرحلة نشاط يتميز به مجتمع السوق والمناطق المجاورة له ، ولذا تشهد بعض الأيام قمماً تسويقية على مدار أيام الأسبوع.

ومن دراسة مرونة حركة التجار ودورتهم التسويقية في منطقة أبها الحضرية ، وكذلك مدى كفاءة الأسواق وخدمتها للسكان يتضح ما يلي:

بعض التجار يلجئون لاستكمال دورتهم الأسبوعية بالتردد على أسواق كبرى خارج منطقة الدراسة ، وذلك لافتقار منطقة الدراسة لبعض الأسواق الكبرى التي تتفق مع دورتهم التسويقية ، ومثال ذلك رحلة تاجر الحبوب (مقر إقامته خميس مشيط) ، يتجه إلى أسواق كبرى في أيام الاثنين ، والأربعاء ، وذلك لافتقار منطقة أبها الحضرية لأسواق كبرى في تلك الأيام .

* **تحسين مستوى الإشراف على الأسواق :**

تتسم الأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية بتنوع ملكيتها وإدارتها فقد استأثرت الأسواق الحكومية بنحو ٨٤,٦ %، ٧٦,٩ %من حيث الملكية والإدارة على التوالي ، وتفتقر معظم الأسواق الدورية للرقابة الصحية والتموينية بصفة دورية ، هذا بالإضافة إلى آثارها السلبية ، لما تسببه من مخلفات تلك الأسواق من تلوث مواضعها بعد فترة انعقاد السوق ، إلى جانب الإختناقات المرورية والازدحام الشديد لبعض الأسواق ، كما هو الحال في سوق الخميس الأسبوعي بخميس مشيط ، وسوق الجمعة بالواديين . أما الأسواق التي لا مالك لها فلا تشكل سوى ١٥,٤% من جملة الأسواق الدورية ، وتعاني من عدم وجود جهات حكومية مختصة تشرف عليها ، وذلك لضرورة تنظيم عملية الرقابة الدورية عليـــها (تموينية ، صحية ، إدارية ، أمنية) .

- **لذا يقترح البحث ضرورة** إنشاء هيئات خاصة تتولى إدارة الأسواق ، وتساهم في إيجاد الحلول للجوانب السلبية التي تعوق إدارة الأسواق عن أداء دورها الوظيفي ، كضبط المخالفات المتعلقة ببيع السلع المغشوشة وفض المنازعات بين التجار والمتسوقين في الأسواق ، وتعميم الجوانب الإيجابية على كل الأسواق مما يساهم في التخطيط الإقليمي الأفضل .

* **دور الأسواق في التخطيط الإقليمي :**

يتضح من العرض السابق لتخطيط الأسواق الدورية سواء في توزيعها على المستوى المحلي أو الإقليمي ، أو لموقعها ومركزيتها ، أو لمواضعها واختيار أنسب المواضع لها ، أو لتركيبها السلعي ، وتوفير الضروريات اللازمة لكي تؤدي الأسواق دورها الوظيفي في ظل دورية تحقق أقصى مرونة لتجارها ، وتحت

شراف هيئة متخصصة ، كل هذه الجوانب تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تخطيط الإقليمي .

فمن خلال التخطيط للأسواق ذات المواقع المركزية العقدية ، لا بد من تخطيط شبكة الطرق ووسائل النقل بينها وبين بقية أجزاء الإقليم ، وانطلاقا من الدور الاقتصادي للأسواق باعتبارها مراكز لتجميع الإنتاج وتسويقه ، ونظراً لاتصالها باحتياجات السكان ، يمكن تخطيط استخدامات الأرض حول السوق وفقاً لحجم السوق الاستهلاكي .

وترى الطالبة توصيات أخرى :

- زيادة عدد الأسواق الدورية في منطقة أبها الحضرية من ١٣ سوقاً إلى ١٥سوقاً ، مع إعادة توزيعها على المراكز الإدارية وفقاً للمساحة والحجم السكاني .
- تطوير سوقي إثنين بن حموض ، وأربعاء آل يزيد في مركز الشعف ، وسوق سبت بني رزام في مركز طبب .
- نقل سوق الخميس الأسبوعي في مركز خميس مشيط إلى خارج الكتلة السكنية .
- توفير الضروريات والخدمات اللازمة بسوق الأحد في مركز أحد رفيدة .
- إمكانية الاستفادة من أرض الأسواق على مدار أيام الأسبوع في التخطيط المستقبلي لها (مثل أسواق : الأحد بأحد رفيدة ، وأثنين بن حموض ، وأربعاء آل يزيد بالشعف، والجمعة بالواديين ، بعد انعقاد السوق الأسبوعي بحيث تستغل كأماكن لإقامة المناسبات الاجتماعية (زواجات جماعية) ، أو باستخدام أرض السوق لتجميع تجارة الخضراوات والفاكهة بالجملة ، أو التجزئة يومياً .
- زيادة الاهتمام بالرعاية البيطرية والتوعية الصحية وترشيد الاستهلاك ، وزيادة الرقابة والمتابعة الحكومية للأسواق ورفع كفاءة الإدارة المحلية .
- تحديد مناطق الاستخدام داخل الأسواق ؛بحيث تخصص مساحات لكل نوع من السلع والاهتمام بالسلع الغذائية، وذلك بتخصيص مساحات مظللة؛ حيث لوحظ من خلال الدراسة الميدانية عرض بعض السلع الغذائية في أماكن مكشوفة مما يعرضها للتلف .
- ضرورة إنشاء هيئات خاصة تتولى إدارة الأسواق ، وتساهم في إيجاد الحلول للجوانب السلبية التي تعوق إدارة الأسواق عن أداء دورها الوظيفي .